

## الكشف (أ)

### ملخص دراسة

المواقع الخطرة والتي تتكرر عليها وقوع الحوادث المرورية في الأردن خلال الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١

تعد مشكلة الحوادث المرورية ونتائجها من أهم وأخطر المشاكل التي تواجه المجتمعات على مستوى العالم والمجتمع الأردني على وجه الخصوص حيث أنها تستنزف قدراً كبيراً من الموارد البشرية والمادية ، وتشير الإحصائيات الصادرة عن مديرية الأمن العام ان عدد الحوادث خلال الأعوام (٢٠٠٩-٢٠١١) بلغ (٤٠٥٣٩٥) حادثاً نتج عنها (٢٠٤٠) قتيلاً و(٥١١٨٧) جريحاً وبكلفة تقديرية (٨٨٣.٥) مليون دينار اردني . وللحد من الحوادث المرورية ونتائجها تم تشكيل لجنة لدراسة المواقع الخطرة لتقديم التوصيات اللازمة للجهات المعنية بالسلامة المرورية لوضع حلول تحد من النزيف الدموي والمادي على الطرق شملت هذه اللجنة الجهات التالية : وزارة الأشغال العامة والإسكان ، وزارة الشؤون البلدية ، أمانة عمان الكبرى ، قيادة البادية الملكية ، قيادات أمن الأقاليم ، ادارة السير ، ادارة الدوريات الخارجية ، ومركز القيادة والسيطرة.

وخلصت الدراسة إلى تحديد (٤٠٩) موقعا باستخدام نظام الـ GeoMedia حيث تم الكشف الميداني عليها جميعا و بالتعاون مع الجهات المعنية بهذه المواقع (، وزارة الأشغال العامة و الإسكان ووزارة البلديات أمانة عمان) وقد تم استخدام نظام المعلومات الجغرافية (الخرائط الرقمية) GIS Geographical Information System لأول مرة في الأردن و المنطقة العربية وقد تم استثناء (٦) مواقع من المواقع التي تم الكشف عليها وذلك نتيجة لخطأ إدخالها من قبل مندوبي الحوادث الموجودين في الميدان و تم اعتماد (٤٠٣) موقعا خطرا من جميع المواقع الخطرة التي تم تحديدها بنظام الـ GeoMedia و ذلك بعد الكشف الميداني عليها حيث تم تحديد المشاكل الخاصة بكل موقع سواء كانت مشاكل هندسية أو مشاكل إجرائية و تم إعداد جداول تحتوي على معلومات المواقع الخطرة التي تم الكشف عليها و اعتمادها و تم إعداد تقرير مفصل و تقرير مختصر يصف كل موقع من المواقع الخطرة.

وأوصت الدراسة إلى تشكيل لجنة دائمة مكونة من جميع الجهات ذات العلاقة بالمواقع الخطرة (وزارة الأشغال العامة و الإسكان ،وزارة البلديات ، أمانة عمان الكبرى ، مديرية الأمن العام) وكذلك قيام كل من وزارة الأشغال العامة و الإسكان ووزارة البلديات و أمانة عمان الكبرى بعمل الإجراءات الهندسية اللازمة لحل مشاكل المواقع الخطرة التابعة لها و المحددة في الدراسة و ذلك خلال سنة من تسلمها تقرير المواقع الخطرة وقيام مديرية الأمن العام بعمل الإجراءات الرقابية اللازمة لحل مشاكل المواقع الخطرة و المحددة في تقرير المواقع الخطرة مباشرة و في أسرع وقت ممكن، ومراجعة الإجراءات المنفذة من قبل جميع الجهات ذات العلاقة بالمواقع الخطرة و ذلك بعد مرور سنة من تسلمها لتقرير المواقع الخطرة على أن يتم ذلك من قبل اللجنة الدائمة المذكورة أعلاه و عقد محاضرات لمرتبات إدارة السير / قسم التحقيق الفني في الحوادث المرورية بأهمية دقة إدخال إحدائيات المواقع الخطرة وكذلك إجراء دراسة المواقع الخطرة بعد ثلاث سنوات و مقارنة نتائجها مع الدراسة الحالية واستخدام أنظمة التحليل الجغرافي في جميع دراسات المواقع الخطرة مستقبلاً .

## ملخص دراسة

### حوادث المشاة في الأردن لعام ٢٠١٢

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على حجم مشكلة حوادث المشاة في الأردن و معرفة أسباب وقوع حوادث المشاة وأسباب ارتفاع درجة حدة الإصابات الناتجة عنها والعمل على إيجاد حلول مقترحة للتقليل من نسبة الحوادث والخسائر الناجمة عنها.

وخلصت الدراسة إلى أن العنصر البشري يعتبر المسبب الرئيسي لوقوع معظم الحوادث وأن الأسباب الكامنة وراء أخطاء المشاة التي تسببت في وقوع تلك الحوادث هي عدم معرفة البعض بالأماكن الصحيحة لعبور المشاة وعدم تقيد البعض بالعبور في الأماكن المخصصة لذلك وعدم توفر الأرصفة للمشاة، وإذا وجدت يتم استعمالها لزراعة الأشجار أو من قبل التجار لعرض منتجاتهم أو أن الأرضية غير مستوية أو غير مؤهلة، وعدم توفر الملاعب والحدائق العامة وعدم توفر ممرات المشاة لقطع الطريق وأماكن خاصة لتحميل وتنزيل الركاب.

وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة القيام بالتوعية للمواطنين وذلك من خلال الجهات المختصة أهمها وزارة التربية والتعليم ووزارة الإعلام ووزارة الثقافة والشباب بحيث تقوم كل منها بمهام ضمن اختصاصها وذلك لنشر الوعي لدى المواطنين بكافة أعمارهم بحيث تقوم وزارة التربية والتعليم بإعداد منهاج مختص بتربية الأطفال وتعليمهم مرورياً لمرحلة المدرسة والعمل على تأهيل المعلمين لتعليم مادة التوعية المرورية وعمل النشرات والملصقات ووسائل الإيضاح المختلفة، والعناية باختيار مواقع المدارس بعد دراسة دقيقة لحركة المرور، بحيث تكون هذه المدارس بعيدة عن الشوارع الرئيسية المزدهمة بحركة المرور وذلك لتجنب الطلاب أخطار عبور الشوارع وتكون مهام وزارة الإعلام وضع خطة إعلامية وتوعوية للحد من هذه الحوادث ونتائجها من خلال حملات اعلامية مكثفة وتخصيص البرامج والمساحات في وسائل الإعلام المختلفة لبث رسائل التوعية المرورية في أوقات مناسبة، ويجب أن توجه هذه الرسائل للمشاة والسائقين على حد سواء مع التركيز على المحطات الفضائية الخاصة بالأطفال وأوقات البث الخاصة بهم للمحطات المحلية بحيث يكون ملزماً ضمن الفترة المخصصة للأطفال.

## ملخص دراسة نقل المثقلات في الأردن

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أنواع المثقلات والمركبات التي تقوم بنقلها والوقوف على الوضع الحالي لقطاع نقل المثقلات من حيث المشاكل الموجودة والتشريعات المنظمة لتسجيل وترخيص المركبات العاملة فيه واقتراح التوصيات المناسبة للحد من المخالفات المرتكبة من قبل المركبات العاملة في هذا القطاع وبيان أهم المخالفات لدى ترخيص مركبات نقل المثقلات المخالفة للأبعاد والتمثلة بزيادة الحمولات عن ما هو مسموح به الأمر الذي يشكل خطراً على السلامة المرورية وتدمير الطرق التي تسير عليها هذه المركبات.

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ضرورة الاهتمام بقطاع نقل المثقلات في الأردن والتركيز عليه من ناحية تشجيع الاستثمار فيه والتقليل من الآثار السلبية الناتجة عنه بطريقة تعود إيجاباً على الطريق ومستخدميه ، حيث يؤثر هذا القطاع في العملية المرورية في المملكة من خلال تأثيره المباشر على احد عناصر العملية المرورية ألا وهو الطريق بالإضافة إلى قيام مالكي المركبات أنصاف المقطورات من صنف لويوي بتعديل مركباتهم بزيادة الأبعاد أو عدد المحاور أو كلاهما بشكل مخالف من اجل التنافس الأمر الذي أصبح يشكل خطر على السلامة المرورية ويعمل على تدمير البنية التحتية وتقصير عمر الطرق التي تسير عليها هذه المركبات كونها تحمل أوزان أكثر من الأوزان القانونية بالإضافة إلى المحاذير الفنية لهذا التعديل دون موافقة إدارة الترخيص وأثر ذلك على السلامة المرورية.

وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة العمل على عقد الاتفاقيات المشتركة مع الدول المجاورة لتوحيد الأبعاد والأوزان المسموح بها من أجل الحد من المخالفات للشاحنات القادمة من هذه الدول وتحديد المسارات (الطرق) التي ستسير عليها المركبات ذات الأحمال الكبيرة ومراعاة عدم إعطاء تصريح مخالف بالأوزان والأبعاد طالما يتوافر في السوق المحلي مركبات مؤهلة تتسجم مع الحمولة المراد نقلها وزيادة الرقابة على المركبات التي تقوم بنقل الحمولات الثقيلة من حيث حصولها على التصاريح اللازمة، وتوزيع الأحمال المحورية وتوفير وسائل السلامة اللازمة لنقل هذه الأحمال وتشديد العقوبة المترتبة على مخالفات الأحمال والعمل على إلزام شركات نقل المثقلات بأن يكون على كادرها الوظيفي مهندس نقل واحد على الأقل لتكون عملية نقل المثقلات تحت إشراف هندسي من أجل تحقيق مستوى أعلى من السلامة المرورية لهذا القطاع.

## ملخص دراسة

### المركبة ثلاثية العجلات (التك تك) وأثرها على المرور

هدفت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على استخدام التك تك كوسيلة للنقل والآثار البيئية الناتجة عنه، المشاكل التي تعاني منها الدول التي تجيز استخدام التك تك في أنظمتها المرورية والمشاكل المتوقعة في حال الترخيص للتك تك بأن يكون جزءاً من نظامنا المروري في الأردن وذلك للخطورة الكبيرة التي يشكلها على السلامة المرورية بكافة عناصرها وعلى مستخدمي الطريق سائقين وركاب ومشاة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أن ترخيص التك تك كجزء من نظامنا المروري سيؤدي إلى تراجع مستوى السلامة المرورية على الطرق في الأردن نظراً لانعدام وسائل السلامة في التك تك والتي تتضمن (حزام أمان ، مسند رأس ، أبواب محكمة الإغلاق ، .... الخ) وإلى آثار سلبية على الصحة العامة لمستخدميه وذلك لتعرضهم للبرد القارس والأمطار والحرارة العالية والتلوث الغازي والضوضائي المنبعث من المركبات نظراً لعدم وجود غرفة محكمة وأبواب للركاب والسائق وتراجع مستوى الخدمة المرورية وتقليل معدل سرعة التدفق المروري على الطرق مما يؤدي إلى تدني مستوى خدمة النقل العام من خلال ازدياد الحجم المرورية في حال استخدامه كوسيلة نقل وتعد الأردن منطقة تتمتع بطبوغرافية جبلية يجعل من استخدامه أمراً غير عملي نظراً لانخفاض سعة المحرك.

خلصت الدراسة إلى التأكيد على قرار معالي وزير الداخلية بكتابه رقم س/١٣/٢٥٣٢٦٤ تاريخ ٢٦/٩/٢٠١٣م المتضمن عدم الموافقة على تسجيل ترخيص مركبات التك تك للأسباب الواردة في توصية المكتب الفني المركزي لشؤون السير وأهمها طريقة تصميمها بإطار أمامي واحد أو إطارين يجعلها غير متزنة على الطريق وعدم ملائمتها للمسير لمسافات طويلة أو الوقت الطويل في حال وجود أزمات، وعدم ملائمة طبيعة التضاريس بالمملكة لاستخدامها وضرورة تطوير خدمات النقل العام واستخدام وسائل النقل ذات السعات العالية والسريعة والأمنة مثل القطارات والحافلات سعياً للوصول إلى خدمة متميزة تحفز المواطن إلى استخدام النقل العام بدلاً من مركبته الخاصة وبالتالي التأثير ايجابي على تحسين مستوى السلامة المرورية على الطرق من خلال تقليل الحجم المرورية، في حين أن إدخال وسائل مثل التك تك يشكل تحدي لأنظمة المرور وتعمل بشكل عكسي لهذا النهج.